

راهن الأسرة الريفية الجزائرية في ظل مجتمع حضري يتوسع

د/ بن بعطوش أحمد عبد الحكيم

أستاذ محاضر- ب

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية. جامعة باتنة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول سوسيوانثروبولوجي لواقع الأسرة الريفية الجزائرية في نطاق مجتمع محلي ريفي له خصوصيته وثقافته المستمدة من الأرض والعادات والتقاليد والقيم الأصيلة التقليدية والطقوس الشعبية وغيرها من المنتجات العقلانية الأخرى، وكذا إبراز صور تفاعل الأسرة الريفية الجزائرية مع ملامح التحديث ومظاهر التغير الاجتماعي بكل أشكاله، في كنف مجتمع ينمو ويتطور بوتيرة متسارعة ويتسم بالتحضر والتمدن.

Résumé :

Cette étude a pour but d'aborder dans le cadre socio- anthropologique la réalité de la famille rurale Algérienne au sein de la communauté rurale a sa spécificité et sa culture qui dérivé de la terre et les coutumes, les traditions et les valeurs traditionnelles authentiques et rituels folkloriques et d'autres produits de rationalité, Ainsi que de montrer les formules de l'interaction de la famille rurale algérienne avec les fonctionnalités de modernismes et aspects du changement social sous toutes ses formes, Dans les limites d'une communauté grandit et se développe à un rythme rapide et est caractérisé par la civilisation et de l'urbanisation.

مقدمة:

تعتبر الأسرة الريفية هي الخلية الرئيسية التي يعيش فيها الفرد منذ نعومة أظفاره ، و الوحدة الاجتماعية التي يمارس فيها نشاطاته بالأخص الفلاحية منها ، فإنها تعتبر الأساس في تحليل نشاطات الأفراد من حيث (الدخل – الاستهلاك – الادخار) و الأساس في تقدير احتياجات المجتمع من السكن و السلع الأسرية، بالإضافة إلى أنها تعمل على توضيح خصائص المجتمع من خلال تطورها (أعداد – خصائص)، و بيان الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حجم الأسر سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

حيث أكدت إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية أن عدد سكان المدن والتجمعات السكنية الكبرى بلغوا 74 بالمائة إلى غاية 31 ديسمبر 2012 مقابل 26 بالمائة فقط من سكان الريف، وهذا ما

يعني أن المعادلة قد انقلبت جذرياً حيث أصبح سكان المدن هم الأغلبية، بينما يتراجع سكان الريف باستمرار من سنة إلى أخرى.

ويعتقد مراقبون أن النسبة ستتجاوز حدود الـ 80% بعد سنوات قليلة بالنظر إلى الوتيرة العالية التي تسير بها مختلف المشاريع في الجزائر والتي تشمل مختلف جوانب الحياة، ما يجعل الريف يسير بوتيرة ثابتة نحو الاختفاء في الجزائر واتساع مظاهر التمدن فيها، ويوعز باحثون اجتماعيون ذلك إلى طبيعة الأفراد التي تبحث عن حياة الراحة والرفاهية وكذا الطفرة المالية للبلاد والتي استفادت منها الأرياف مثل المدن، وهذا ما ستتطرق إليه الدراسة من خلال تناول السوسيوانثروبولوجي للمجتمع المحلي الريفي والأسرة الريفية الجزائرية بنائياً ووظيفياً، وكذا معالجة ملامح التحديث والتحضر ومظاهر التغيير الاجتماعي التي تعرضت ولا تزال تتعرض له الأسرة الريفية الجزائرية.

أولاً - المجتمع المحلي الريفي كإطار لفهم الأسرة الريفية:

لأجل تناول والتحليل السوسيوانثروبولوجي لدراسة الأسرة الريفية وفهمها واستيعابها بغية الوصول إلى تحديد دقيق لمعناها وإلى محددات واضحة لبنائها الاجتماعي وطبيعة النشاط السائد فيها والسلوك الاجتماعي والتفاعلات التي تحدث داخلها، وجب منا كدارسين اجتماعيين دراسة المجتمع المحلي الريفي في مختلف جوانبه وخصائصه الاجتماعية والانثروبولوجية وتمييزه عن باقي المجتمعات المحلية المشابهة الأخرى كالمجتمع المحلي البدوي لفهم واستيعاب وتحديد المسائل والقضايا المتعلقة بالأسرة الريفية.

يمكن أن نعرف المجتمع الريفي بأنه النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي الذي يتضمن أنساقاً ثانوية كالالاقتصاد والقانون والأعراف الاجتماعية وما إلى ذلك، التي تختلف عن مثيلاتها في المجتمع الحضري فهو يتميز بقلّة الكثافة السكانية وسيادة العمل الزراعي والعلاقات الاجتماعية المباشرة وبساطة المؤسسات الاجتماعية والعزلة والتجانس النسبيين وقوة التماسك الاجتماعي وانخفاض مستوى الخدمات العامة وغيرها من السمات التي تميز هذا النسق، حيث يتبين من هذا التعريف أنه يحتوي على الكثير من المحددات ولا نستطيع تمييزها بدقة إلا بمقارنتها للمجتمع المحلي الحضري أو البدوي، هذا الأخير - المجتمع البدوي - الذي أخذ اهتمام الكثير من الباحثين في الانثروبولوجيا والدراسات الاجتماعية، ولعل مؤسس علم الاجتماع ابن خلدون أوضح أن البدو ينقسمون إلى ثلاث فئات حسب بعدهم عن المراكز الحضرية: 1- الأبالة الذين يعتمدون على الإبل في معاشهم ويقومون برعيها، و2- الشاوية والبقارة أي رعاة الضأن والبقر، ثم3- الممتنون للزراعة الذين يعيشون نوعاً من الاستقرار والبداءة¹ حيث يسلم الكثير من علماء الاجتماع المحدثين اليوم بأنه ينبغي النظر إلى المجتمعات الريفية كونها مجتمعات محلية أو أنساق فرعية داخل المجتمع الكبير، ومن هنا كان تأكيدهم على أن المجتمع الريفي ليس وحدة مصغرة ممثلة للمجتمع الأكبر اتساعاً وشمولاً، وبناء عليه فإن أية دراسة حتى لو كانت معمقة لأي مجتمع ريفي

أو حضري لا تفسر بالضرورة جميع ظواهر ووظائف المجتمع الأكبر، ومن هنا كان التسليم الشائع اليوم "بأن مفهومي الريف والحضر ما هي في الواقع إلا تصورات تحليلية يقصد منها دراسة جانب ما أو العديد من جوانب النسق الاجتماعي فقط"²، وقد حاول الكثير من الباحثين والهيئات والمؤسسات العلمية الوصول إلى تعريف محدد للمجتمع الريفي لكن معظم هذه المحاولات ظلت بعيدة عن الكمال³.

إن معايير هذا التحديد أو محاكاته ظل يختلف من باحث لآخر ومن هيئة علمية لأخرى ومن مدخل نظري لآخر، سواء ذات المعيار الواحد أو ذات المعايير المتعددة، لأنهم الصعوبة إجراء التقويم بيد أن المقوم يعزو الاختلافات بين موقفين شاملين إلى سبب واحد معين، إذ أن الحدود المتداخلة بين الريف والحضر جعلت من الصعب أن نبنى حدا فاصلا بين الاثنين يمكن أن تحدد بمقتضاه أين ينتهي الريف وأين تبدأ المدينة فهناك مزارع متناثرة تتوغل في القرى، كما أن هناك قرى تتوغل في المدن، وتحمل في ثناياها سمات المدينة ومن ثم فإن صفة (الحضر) أو (الريف) ترسم طراز الحياة في المجتمع المحلي، ولا يقتصر مغزاه على الموقع الجغرافي⁴، فقد شاع استخدام حجم المجتمع أو غيره من المعايير المنفردة كأساس لتصنيف المجتمع إلى ريفي أو حضري ولاسيما بين علماء الديموغرافيا ومن الواضح أن استخدام هذه المعايير قد سهّل إلى حد بعيد من عمليات القياس والمقارنة وقد ظهرت نتائج ذلك جلية في كثير من الدراسات التي ظهرت حديثا، إلا أن هذا الاتجاه يعاني من نقاط ضعف محددة وواضحة، دفعت بالكثير من الذين تبناها إلى الاستعانة بمعايير أخرى مقارنة عندما أخذوا يحللون بياناتهم من منظور حضري مقارنة دون أن يشيروا إلى ذلك بوضوح وجلالة⁵، وهذه الاختلافات تكون عادة في تقدير مصدر التباين سواء كان المعيار الأساسي المستخدم هو الحجم أم الكثافة، أو الكيان القانوني أو الإداري للمجتمع، أو نوع العمل السائد، ومن الأمور التي تثير مشكلة المقارنات هذه الاختلافات القائمة في داخل المجموعات التي تعد حضرية أو ريفية.

فبالنسبة لعلم الاجتماع الذي يحدد العلاقات الاجتماعية وما تعكسه من قيم وعادات وتقاليده وأنماط سلوكية أخرى من المعايير الأساسية التي يجب أن تعتمد على تمييز المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية، فإن الفوارق بين الريف والحضر تصبح أمرا نسبيا فهناك من هاجر من الريف وسكن المدينة، وأصبح عاملا في إحدى مصانعها وامتلك بيت يدفع عنه ضريبة العقار وما إلى ذلك من السمات السالفة الذكر التي تُعده شخصا حضريا لكنه بالنسبة لعلاقاته الاجتماعية وطريقة تفكيره وسلوكه قد يبقى إلى حد بعيد ريفيا ويمكن القول إن الكثير من سكان المدن في الجزائر والمنحدرين من أصل ريفي، لازالت بذور وحيات الطابع الريفي المميز لها، ينعكس في كثير من سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وهذا ما يمكن أن يكون التمييز بين الريف والحضر أمرا نسبيا⁶. هناك نماذج كثيرة تم من خلالها وصف وتحليل المجتمع الريفي وهي متشابهة إلى حد كبير، من هذه النماذج النظر إلى المجتمع الريفي على أن له بنائين فرعيين متكاملين أحدهما

مادي والآخر معنوي البناء المادي عبارة عن شكل ملحوظ معين كالبناء المعماري، يتكون من أنماط الإقامة، والموارد الطبيعية، والموارد المادية التي هي من صنع البشر، والموارد البشرية المتمثلة في السكان الريفيين أنفسهم، أما الجانب المعنوي فهو الجانب الاجتماعي المتمثل في التنظيم الاجتماعي الريفي بما فيه من مؤسسات اجتماعية ومنظمات اجتماعية وثقافة وقيم اجتماعية ونظام تدرجي طبقي اجتماعي وقيادة ريفية ونظم للثواب والعقاب ومواجهة للانحراف الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

لكي نضع سمات للمجتمع الريفي يجدر بنا أن نحلل مجموعة معينة من الأبعاد والمتغيرات كالبعد التاريخي والايكولوجي والاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي، حيث أنه في إطار الحديث عن المجتمع الريفي يجب اعتماد البعد التاريخي، فيما يتمتع بهذه الصفة في التاريخ القديم، والدليل على ذلكما هو موجود من آثار ومخلفات أثرية هي رواسب حضارية عريقة، ويتفق علماء التاريخ على أن الريف هو البداية الحقيقية لإنشاء المدن، وأن الفروق التي كانت بينهما ضئيلة، إلا أن الحال تغير منذ عصر النهضة، إذ أصبح عدد الحرفيين أكثر من فئة ملاك الأراضي في المدينة، وتطور المدن اتضحت الفروق بين الريف والحضر أكثر⁷، أما البعد الايكولوجي فيتمثل في البيئة الكلية التي هي المنطقة التي يعيش فيها الإنسان، وهي بهذا المعنى لها أبعاد أربعة هي :

البيئة الطبيعية، والبيئة الثقافية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة المستقبلية، فالبيئة الطبيعية هي البعد المكاني من البيئة، وهذا يلزم الإنسان بضرورة التكيف لمقتضياتها، كما أن الإنسان قد استطاع بمقتضى التقدم التقني الحديث أن يعدّل البيئة الطبيعية بما يتناسب مع حياته الاجتماعية والاقتصادية⁸. أما في الريف فإن هذا التعديل في البيئة يقل إلى أدنى حد ممكن بل إن الطبيعة هي التي تسيطر على البيئة الاجتماعية، وتصبح ثمة علاقة بشرية مباشرة مع الطبيعة، في حين أن البعد الاقتصادي يتضمن مفاهيم متعددة مثل الملكية والإنتاج وتقسيم العمل والتخصص فيه، وكذلك وسائل الإنتاج وأدواته وهو أكثر سمات المجتمع الريفي وضوحا، إذ أن ارتباط المهن والوظائف، بل أن الاقتصاد عموما في المجتمع الريفي يتضح بالزراعة التي هي من أهم صفات هذا المجتمع فالزراعة وما يرتبط بها هي المهنة التي يمارسها معظم أفراد المجتمع الريفي، إلا أن هذه الصورة لا تعني أن المهن والأعمال والخدمات غير الزراعية ليست موجودة في المجتمع الريفي، فهناك بعض المهن المدنية يزاولها الريفيين كالمعلم والموظف الصحي وقد يكون التاجر والصناعي إلا أن المهن المميزة هي الزراعة، أما البعد الديموغرافي فيتجلى في انخفاض الكثافة السكانية، وقلة حجم السكان اللذان يعدان من المميزات أو السمات المهمة للمجتمع الريفي، كما أن هجرة أهل الريف إلى المدن وكذلك ارتفاع معدل الوفيات يعدان من العوامل المهمة في انخفاض كثافة السكان وقلة حجمهم.

أخيرا البعد الاجتماعي الذي يتضمن مفاهيم عديدة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة سمات المجتمع الريفي كتجانس المجتمع والحراك الاجتماعي والطبقية الاجتماعية - كمفهوم

كامل - والضبط الاجتماعي القيمي وقوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي والولاء والانتماء العشائري، لذا فإن المجتمع الريفي يبدو أكثر تجانسا واستقرارا مقارنة بالمجتمع الحضري، فالعزلة النسبية التي يمتاز بها هذا المجتمع واعتماد مبدأ الانتماء إلى عشيرة واحدة في اختيار مناطق السكن وشيوع نظام الزواج القرابي وقلة الاحتكاك بالعالم الخارجي والثقافة العامة الواحدة ومدى حصول الأفراد على دخلهم، كل هذه الأمور المتشابهة إلى حد كبير تجعل المجتمع أكثر تجانسا، أما الحراك الاجتماعي الذي هو من العمليات التي تؤثر في التغيير الاجتماعي ويقصد به: تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر، وهو على نوعين: (رأسي) أو عمودي، ويكون لأعلى كتحويل الشخص من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الأعلى ويكون (أسفل) كهبوط الشخص من درجة وظيفية إلى أدنى بسبب مخالفة ارتكبتها.

أما النوع الآخر من الحراك فهو الحراك الأفقي، وهذا يتم بانتقال الفرد من مركز لآخر من نفس الطبقة، كتحويل الفلاح إلى عامل بعد هجرته، وفي العادة فإن كلا النوعين من الحراك الاجتماعي يكونان أقل ظهورا في المجتمع الريفي منهما في المجتمع الحضري⁹ وفيما يخص الطبقة فإن المجتمع الريفي يتميز بتحديد الطبقات فيه، فالكل في المجتمع الريفي يعرفون مراكزهم ويعرفون كيف يتعاملون مع من هو أهم منهم مكانة أو من هم أقل منهم، ومع من يساويهم في المركز الاجتماعي، وفيه يكون هنالك دور كبير للحسب والنسب، ترتبط أهمية الفرد بأهمية الأسرة التي ينتمي إليها ومقدار ما تملكه هذه الأسرة من أرض¹⁰، أما عن الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي فإنه يتميز بأنه من النوع غير الرسمي الذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف، كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل لآخر¹¹.

لذلك فإن قوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي التي تربط بين أفراد المجتمع الريفي وتُميز علاقاتهم. وعادة ما تكون العلاقات الاجتماعية متينة. فنرى بعضهم يساعد البعض الآخر ويتعصب له، وإذا احتاج أحدهم شيئا فإنه لا يتهاون في طلب المساعدة من جيرانه أو أقرباهوتلاحظ تلك الظواهر في عمليات الحصاد وإقامة السدود وما إلى ذلك¹².

من هذا المنطلق فإن المجتمع الريفي بوصفه المجتمع الذي يعيش في مستوى تنظيم منخفض ويتكون من الفلاحين والرعاة والصيادين، ويُفهم عادة كمقابل للمجتمع الحضري حيث يتميز المجتمع الريفي بسيطرة نسبية للحرف الزراعية، والعلاقة الوثيقة بين الناس وصغر حجم تجمعاته الاجتماعية، والتوزيع السكاني النسبي، مع درجة عالية من التجانس الاجتماعي وضالة التميز والتدرج الداخليين، فضلا عن قلة الحراك الاجتماعي الرأسي والوظيفي عند السكان.

ومنه نستطيع أن نخرج بمعنى واضح للأسرة الريفية يمكن أن يستوعبه القارئ بيسر وسلاسة معرفية، باعتبار أن الأسرة الريفية هي وحدة أو جزء من المجتمع الريفي متكونة من الزوج والزوجة وأولادهما المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد الذين يسكنون في مسكن واحد أو في مساكن متجاورة

في الريف ويكون النشاط الفلاحي هو الطابع السائد كما يخضعون للثقافة الريفية لكن من الأجدد أن ننوه بمسألة مهمة في هذا الإطار تكمن في أن الأسرة الريفية في مختلف المجتمعات أو حتى في المجتمع الواحد يمكن تشترك في البناء الاجتماعي وطبيعة النشاط وكذا العلاقات القرابية، لكنها تختلف في بعض جزئيات الثقافة الريفية والمنتجات العقلانية الريفية من تقاليد وعادات وموروثات ثقافية وثقافات شعبية مثلما هي المسألة في المجتمع الجزائري فالأسرة الريفية الشاوية في الأوراس تختلف عاداتها وتقاليدها عن مثيلتها القبائلية في جرجرة وعن الزيانية في الغرب والطارقية والميزابية في الصحراء وغيرها.

من جهة أخرى يركز التحليل البنائي الوظيفي للأسرة الريفية على دراسة مكونات النظام الأسري وأنساق العلاقات الاجتماعية التي تتم داخل نطاقها أو خارجه في علاقاتها مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن ثمّ فهو يركز على بناء الأسرة ووظائفها الداخلية والخارجية، ويؤدي هذا التحليل دوراً مهماً في دراسة عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء التي تقوم بها الأسرة الريفية وبقية مؤسسات المجتمع التي بواسطتها يكتسب الفرد المعاني المشتركة التي تساعده على تكوين شخصيته الاجتماعية، فمن حيث دراسة البناء اهتم الباحثون بحجم الأسرة ونوعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية والحالة الاقتصادية واختيار الزواج الذي غالباً ما تكون الأسرة هي المسؤولة عن ذلك الاختيار لأبنائها بأزواج يماثلونهم في العقيدة الدينية، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية¹³، فضلاً عن الصلة القرابية، حيث تؤدي التنشئة الاجتماعية دوراً مهماً في اختيار الزواج المثل أي التماثل بين القرينين، وهذه العملية تتم بطريقة منظمة من خلال أساليب تربية الأبناء لاختيار من يماثلونهم والابتعاد عن لا يماثلونهم في العادات والقيم والأذواق ونمط الحياة والمستوى الاقتصادي مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تدعيم العزلة والتقسيم الطبقي والاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

أما فيما يخص قضية عوامل تغير الأسرة الريفية فإن أيتغير يحصل في أي جزء من أجزاء النظم الاجتماعية سيؤثر في بقية أجزاء تلك النظم، والنظام الأسري الريفي هو الآخر يتبادل التأثير مع النظم الاجتماعية الأخرى، وبهذا الخصوص فقد أوضحت عدد من الدراسات السوسولوجية المعاصرة أن التغير الذي يحدث في الأسرة الريفية إنما يعود إلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسكانية والإيكولوجية والقيمية وغيرها من العوامل ذات الصلة والتأثير في حياة الأسرة الريفية التي تحدث في إطار التحولات الجارية في منظومة البناء الاجتماعي المكوّن للمجتمع الذي تعيش فيه الأسرة، ومن هذا المنطلق يرى علماء الاجتماع أن التغيرات التي تحدث في الأسرة الريفية تجري بتأثير متبادل مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني فكل تغير يحدث في الأسرة يظهر فيبقية النظم والعكس صحيح، فنجد أن الأسرة الريفية في الجزائر تستمد طبيعة وظائفها وثقافتها من خلال المنظومة القيمية التي تمثل النموذج الاجتماعي المشروع في هذا المجتمع؛ حيث كانت تشجع على كثرة الإنجاب للتباهي والمفاخرة وأيضاً للاعتماد عليهم في العمل الزراعي

الذي مثل فيما سبق النشاط الأساسي الذي يتميز به الريف، ونظرا لهذا التوجه نجد أن الأسرة الريفية كانت من النوع الممتد الذي يهدف إلى تكوين علاقات اجتماعية مترابطة ومتكاثفة من خلال اشتراك الأبناء عند زواجهم مع والديهم في نفس المسكن نظرا لوحدة النشاط والقيم التي كانت تفرض هذا النوع من الارتباط حفاظا على كيان العائلة في هذا المجتمع، غير أن التطورات المتسارعة التي ألمت بالمجتمع الجزائري سيما في الألفية الثالثة جعلت الأسرة الريفية تتغير في بعض القيم وطبيعة وظائفها تكييفا مع العوامل الاجتماعية المحيطة بها وحفاظا على البناء الاجتماعي.

ثانيا- الأسرة الريفية الجزائرية وخصائصها:

إذا أردنا كباحثين ودارسين اجتماعيين دراسة الأسرة الريفية الجزائرية والاشتغال عليها من الناحية الاجتماعية، وجب علينا استحضار أدوات التحليل السوسيولوجي وتحديد مفهوم واضح ودقيق للأسرة الجزائرية وأهم خصائصها كإطار ومجال لفهم الأسرة الريفية الجزائرية واستيعاب خصائصها ثم رصد نطاق التغير الذي مسها على مستوى عناصر البناء الاجتماعي، كحجم الأسرة والعلاقات القرابية والسكن والمهن وكذا القيم الاجتماعية بفعل عوامل كثيرة ومتعددة، لذلك وجب على المشتغل بالأسرة الجزائرية أن يكون دقيقا وحذرا من الناحية المعرفية لضبط المفاهيم والمصطلحات الخاصة بها.

فيما يخص الأسرة الجزائرية فقد اشتغل عليها الكثير من الباحثين الجزائريين وحتى الأجانب منهم حيث استخرجوا تعريفات عديدة تشترك في الكثير من المقومات والوظائف وتختلف في القليل من الخصائص، وهي تمثل الخلية المركزية لمجتمعنا، فهي أسرة بطيركية غير منقسمة حيث تعتبر الأسرة أصغر وحدة اجتماعية من حيث العدد يحتضنها المجتمع الجزائري، فيعرفها مصطفى بوتفنوشت "الأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة أو عائلة ممتدة، أو مجموعة أسر زواجه يعيشون معا تحت سقف واحد (الدار الكبيرة) عند الحضر و(الخيمة الكبيرة) عند البدو وتضم من 20 إلى 60 شخص أو أكثر يعيشون في تجمع"¹⁴، إذن فالأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة تضم من 3 إلى أربعة أجيال وهي أسرة ممتدة تتميز بوحدة السكن تكون تحت سلطة شخص واحد أي أن السلطة بطيركية، فالأب هو القائد الروحي والمادي للجماعة العائلية فبيده السلطة المادية والروحية، وهو من يورثها لابنه الأكبر من أجل الحفاظ على عدم تقسيم الملكية العائلية، في حين يرى عدي الهواري بأنها "تمتاز وتتكون من مجموعات نووية متعددة والتي تشغل سقفا واحدا علما بان هذه المجموعات تتكون هي الأخرى من أجيال مختلفة وهو ما يميزها كذلك"¹⁵، ويقول بيير بورديو Pierre Bourdieu بصد ذلك "الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية، وهي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج أولادهم، ولكنها تضم أيضا كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي"¹⁶، أما العيد دبزي وروبير ديكلوتر فيعرفان العائلة الجزائرية على أنها "جماعة منزلية تدعى العائلة مكونة من الأقارب القريبين الذين يشكلون

داهة الأسرة الريفية الجزائرية في ظل مجتمع حضري يتوسع

وحده اجتماعية اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وقانون¹⁷، لذلك فإن الأسرة الجزائرية هي تلك الأسرة الكبيرة الواسعة (العائلة) التي تضم عدة أسر زواجية في دار واحدة، كما أنها تعتبر أسرة بطريقية بالدرجة الأولى، والسلطة تكون فيها للأب حيث أن الأب والجد هما المسؤولان الرئيسيان على الجماعة العائلية، حيث ينظم فيها أمور تسيير شؤون الأسرة، وله مرتبة تسمح له بالمحافظة على تماسك الجماعة المنزلية باعتباره حارس القيم الموروثة عن الأجداد، يكون فيها النسب ذكوري والانتماء أبوي، بينما انتماء المرأة يبقى لأبيها، والعائلة الجزائرية هي عائلة ليست منقسمة، بل إن الدار الكبيرة يسكنها عدة أجيال من الأبناء، كما أن الفرد يحس بنفسه مندما في العائلة التي تمثل له الجماعة الابتدائية حيث تكون فيها العلاقات متماسكة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأصولية والدينية.

إن وجود واستمرار العائلة الجزائرية مرتبط بشكل أساسي بكون أفراد العائلة يعيشون ويعملون معا ويشكلون وحدة اقتصادية واحدة تتمثل في الريف بالعشيرة أو القبيلة أما في الحضر فتتمثل بواسطة العائلة الممتدة، إلا أنه بفعل التطورات الحاصلة فقد حدثت العديد من التغيرات في المجتمع أدت بتطور العائلة الجزائرية تدريجيا باتجاه الأسرة النووية، حيث يستقل الزوج والزوجة وأولادهما بمنزل خاص بهم، إلا أن تطور العائلة الجزائرية نحو العائلة النووية كان بتأثير سببين يكادان يكونا رئيسيين وهما: الاستعمار وحركة التحديث والتصنيع، فبالنسبة إلى الاستعمار الذي عمد إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي واستبدال المنظومة القيمة والعلائقية في الريف الجزائري وهذا نتيجة الصعوبات التي واجهت الاستعمار، فقد تم القضاء تدريجيا على التنظيم القبلي واستبداله بالتنظيم العائلي البسيط، وكذلك فقد تم " نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي إلى الجماعات الاصطناعية القائمة على الفردانية"¹⁸، وأدى ذلك إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية وكذا إضعاف الروح الجماعية والعلاقات العائلية وبهذا انتقلت السلطة من حكم شيخ القبيلة إلى نظام أبوي عائلي.

من هنا بدأت تنتشر الأسرة النووية بصورة تدريجية داخل المجتمع الجزائري وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للتفكك الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز في المجتمع الجزائري بناء عائليا له بعض مميزات البناء القديم وهي الانقسام ووحدة الملكية وكذا استمرار السلطة الأبوية والغزو العائلي الموسع القائم على الخط الأبوي أما فيما يخص السبب الثاني فنتيجة للتحديث والتقدم التكنولوجي على عدة مستويات وانتشار التصنيع والتعليم وما تبعه من اتساع في المدن وظهور الطبقة المتوسطة انتشار الوظائف البيروقراطية وإمكانية الحصول على العمل الخاص وإنشاء المنزل مستقل مما يعني الاستقلالية المالية والاقتصادية عن العائلة الكبيرة. هكذا ظهرت إلى الوجود الأسرة الحديثة أو الأسرة الزواجية، التي تتكون من الأب والأم والأطفال، والسلطة في هذه الحالة غير محددة تبعا لأدوار الحديثة المنقسمة بينهم نتيجة للتعاون

داهد الأسرة الريفية الجزائرية في ظل مجتمع حضري يتوسع

الذي يحدث بين الأب والأم بعدما كانت هذه الأخيرة ضعيفة السلطة لها وكانت مسؤولياتها محدودة في العمل داخل البيت وتربية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة بما فيها الأقرباء والكبار، أما دورها في الأسرة الحديثة فقد تغير، حيث أصبحت تمارس كل نشاطات الأسرة داخل البيت وخارجه، حيث يتفق الجميع على أن تحديد أولويات الأبوين هو خط فاصل ما بين الأداء العادي والأداء المتميز، وليس هناك اختلاف في وجهات النظر حول أهمية هذه الفكرة من حيث المبدأ لدى غالبية أفراد مجتمعاتنا، إلا أن عالم التطبيق وميدان السلوك يشهد تباينا ملحوظا في كيفية تطبيق هذه الأولويات ومراعاتها عمليا¹⁹.

وبالرغم من تحول الأسرة الجزائرية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري الحديث إلا أن تماسكها وتشابكها بروابط القرابة والتضامن العائلي لازال لم يتغير وبقي مثلما كان عليه في الكثير من الجوانب، "وأصبحت بذلك الأسرة المحافظة الوحيدة لأصالة المجموعة، بحيث حافظت كذلك على الانسجام ولكن الإكثار من المحافظة هنا، أدى بها إلى أن تصبح محافظة مما أثر سلبا على قدراتها في التغيير"²⁰، لكن التغييرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد وإنما تختلف من قطر إلى قطر ومن منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإن الأسرة تتشابه من حيث أصولها وتكوينها؛ إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الإسلامي، لذلك نجد سمات مشتركة بين الأسرة الجزائرية في العاصمة وفي الأوراس وفي الهضاب وفي جرجرة والصحراء وغيرها من مناطق القطر الجزائري.

إذا عرجنا قليلا على الأسرة الريفية الجزائرية فإننا نتحدث عن الخصائص السوسولوجية للعائلة عندئذ نسعى إلى إبراز سمات النموذج الاجتماعي الثقافى للأسرة الجزائرية التقليدية التي انبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة المتحولة فالأسرة الريفية الجزائرية هي ممتدة في حجمها أي أنها من الناحية البنائية تتكون من خليتين أسريتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، فتشمل الأجداد والآباء والأحفاد، ويقدم هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة، ويمكن أن يكون هذا الامتداد عموديا فيضم مثلا أسرة الأب التي تمثل النواة، وأسر أبنائه المتزوجين التي تحيط بها أو أفقيا فيشمل اتحاد أسر الأخوة بعد وفاة أبيهم، كما تمتاز أيضا بأنها وحدة اجتماعية إنتاجية حيث كان أعضاء العائلة الواحدة يمارسون نشاطا اقتصاديا واحدا يتعاونون في انجازه ويضحون بوقتهم وجهدهم وسعادتهم الشخصية من أجل خدمة مصلحة العائلة والجماعة وهذا الأمر يكون قد استمر ولو بصورة جزئية في المناطق المختلفة من الجزائر وخاصة عند ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة.

كما أنشأت العديد من العائلات مقاولاتها الخاصة حيث تعمل لنفسها وبنفسها فهذه العائلات تدير مشاريعها بطرقها الخاصة كما تعمل على توريث هذه الأعمال لأبنائها " فعصبية العائلة مبنية على أساس رابطة الدم إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح أو كونها مركزا للنشاط

الإنساني، يقول محمد الطيبي في هذا الإطار: " فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها"²¹، ونظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فإنه " كان لا يحدد مركز الشخص كفرد معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة، إذ كان اسم الأسرة هو المهم والمؤشر وليس اسم الشخص الفرد، فإسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها ولكن من يسهر على وحدة الملكية العائلية وبقاتها كاملة لا تتجزأ"²².

كما تتصف السلطة في الأسرة الريفية الجزائرية أن تقليدية وأبوية حيث تستند السلطة التقليدية إلى الإيمان بالطابع المقدس للتقاليد وللذين يحكمون برسم التقاليد ويعتبر القرار شرعيا لأنه يفترض فيه أن يكون متوافقا مع ما سبق قوله وفعله، إن هذه السلطة تقتضى الاقتناع بأن سلطة الزعيم التقليدي مستنبطة من التقاليد المحترمة بذاتها، فهي سلطة تقوم على قدسية التقاليد والعرف والإيمان بخلود الماضي، وفي كل جماعة مهما كانت درجة تطورها ارتباط بالماضي لها سلطة تقليدية"²³، وهي أسرة أبوية منذ قدم التاريخ .

فالخاصية الأبوية هي السمة الأساسية لمجتمعنا ويشير النظام الأبوي إلى طبيعة نمط وتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية والأساس في هذا هو هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن، ويعتمد هذا النظام على البناء القرابي لأنه يرتبط جذريا بالأسرة الممتدة أبويا، كما تتميز الأسرة الريفية الجزائرية بارتباطها بالأرض والحيوان والعمل في هذا الميدان، حيث أن العمل في الأسرة الريفية يكاد يكون متجانسا وموحدا ونجد أن الأرض تشكل للإنسان مصدر الحياة ومكان العمل المقدس ورعايتها والتفاني في بذل مجهود لزراعتها وهي مصدر إشباع كبير وهدف يحاول كل فرد أن يصل إليه، من جهة أخرى نجد أن الفرد في العائلة الريفية مرتبط ارتباطا وثيقا بالحيوان حيث يعتمد عليه كثيرا في الحرث وإنتاج اللحوم والألبان وغير ذلك.

إن ارتباط الإنسان بالأرض والحيوان أكسبه خبرة ومعرفة كبيرتين في هذا المجال فأصبح الفرد في العائلة الريفية مطلعاً على تفاصيل الأرض والحيوان من زراعة وحرث ونوع البنود وشؤون الطقس وبعض من العلوم البيطرية وأمراض النبات وما إلى ذلك، بالرغم من ضيق أفقه الثقافى وجهله بمبادئ القراءة والكتابة"²⁴.

أما نظام الزواج فهو من القضايا الهامة للأسرة الريفية الجزائرية لأن "الزواج في صورته التقليدية علاقة قانونية بين رجل وامرأة بالغين تترتب عليهما حقوق وواجبات معينة"²⁵، وتخضع مسألة الزواج في المجتمع الريفي لأحكام نابعة من التقاليد والعادات أكثر من مصدرها الديني الذي يرجع إليه الكثير من المحللين دوره كمرجعية يعتمد عليها الإنسان في الريف، ودليل ذلك أن الدين الإسلامي أعطى حرية الاختيار للشريكين ولم يفوض الأمر للعائلة وأيضا شجع الزواج خارج النسق القرابي على داخله لاعتبارات صحية واجتماعية ونفسية، كما يسود نظام تعدد

الزوجات حيث تعتبر الأسرة المتعددة الزوجات شكلا من أشكال الأسرة الريفية، "وتتكون من زوج واحد وأكثر من زوجة واحدة بالإضافة إلى الأطفال، ولا بد أن تكون تلك الزوجات شرعية أي تتم بموافقة المجتمع، ولا بد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت وليس في أوقات متعاقبة"²⁶.

فيما يخص الدور والمكانة في الأسرة الريفية الجزائرية فيقولوننا الحديث إلى الدور الذكوري البارز في هذا المجتمع وانفراجه بالسلطة في قيادة العائلة في أغلب المواقف حيث "لا يزال الأب في الأسرة الريفية صاحب سلطان كبير على النساء والأولاد، فهو يشرف على شؤون حياتهم ويكلفهم بأعمالهم"²⁷، ورغم ما يبدو من دور مهم في قيادة العائلة الريفية من طرف الأب، إلا أن للمرأة دور يعتبره بعض من المحللين الأهم من دور الرجل وذلك لما تقوم به من أعمال تضمن الاكتفاء الذاتي للعائلة الريفية، ونقصد هنا دورها في العملية الاقتصادية المتعلقة بالأعمال الفلاحية من حرق وفلاح وتربية دواجن وأبقار... وصناعات تقليدية تستثمر في السياحة الريفية وكفاح المرأة الريفية في سنوات الاحتلال خير دليل عن دورها البارز في دفع عملية قيادة العائلة وتأمين الحماية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لبقية الأفراد، أما في مجال المهنة فسكان الريف وظيفتهم مرتبطة بالزراعة والحيوان الذي يساعده في تلك العملية وبالتالي يرتبط الفلاح بالريف من خلال عمله مع الطبيعة "فياخذون منها ملبسهم ويعتمدون عليها في حياتهم و يُنمون حاجاتهم وفق ما تغدقه الطبيعة التي لا يتحكم فيها الإنسان إلا بقدر قليل"²⁸، تلك هي مقومات ووظائف الأسرة الريفية الجزائرية من خلال خصائصها.

ثالثا - الأسرة الريفية في ظل التحديث وملامح التغيير الاجتماعي:

أما واقع الأسرة الريفية الجزائرية في الوقت الراهن المتأثرة بالتغيرات الاجتماعية والقيمية وكذا الاقتصادية والتكنولوجية، والتي نصفها بالطبيعية إلى بعد الحدود محاولين إثبات ذلك بتحليل هذه التحولات والتغيرات التي أثرت في بنية وقيم الأسرة الريفية الجزائرية، باعتبار أن التغيير في بنائها ونمطها يعد من المؤشرات القوية في التغيير الاجتماعي لأن الأسرة الريفية الجزائرية هي مركز العلاقات الاجتماعية ومحض للتربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع .

حيث عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة أهمها التصنيع والتحديث والتحضر كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين التربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن صاحبها عدة عمليات من أهمها عمليات التحضر، الحراك الجغرافي، الحراك الاجتماعي، انتشار العمل المأجور في القطاعين العام والخاص وغيرها من التغيرات التي كان لها الأثر الواضح على نمط الأسرة الريفية الجزائرية وبنيتها ووظائفها، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذج التنظيمية والتنموية والقيمية وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الاجتماعية الثقافية الجديدة، والتغيرات الاقتصادية الحاصلة في

الجزائر كخصوصية الشركات العمومية باعتبارها مرحلة من مراحل التغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي ساهمت بقسط كبير في هذه التغيرات، لأن الأسرة الريفية الجزائرية كانت مجبرة على التكيف وفق النمط الاقتصادي العام، وهذا مرده إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية التي مست الجزائر في مرحلة ما بعد سنة 1992 وتتمثل في خصوصية الشركات العمومية وتسريح العمال، هي عوامل أدت إلى تحول الوظيفة الاقتصادية من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل الذاتي والنشاط الفلاحي الغالب حيث يمثل أفراد الأسرة الريفية الجزائري الواحدة وحدة إنتاجية للاقتصاد المنزلي، إلى الاعتماد أساسا على العمل المأجور الذي وفره التصنيع والتحديث.

يظهر ذلك في مجموعة من الصور الاجتماعية وهي الهجرة الداخلية من أجل العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات وبعض الأنشطة المهنية الحرفية، أما بخصوص مكان المرأة فقبلها فقدان الأب لجزء من سلطة المطلقة على أسرته بعدما أصبح هؤلاء يتمتعون باستقلالية الدخل، ولا يقتصر هذا على الذكور فقط²⁹، لأن النمط المعيشي السائد في الأسرة الريفية هو فلاحي يتطلب التعاون والانصياع لمسير واحد وهذا راجع إلى التبعية الاقتصادية للأب أو الأخ الأكبر، إن هذا الانتقال أدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية العائلية ومن الطبيعي أن تحاول تلك العائلة التي تم انتقالها بلورة سلوكها بشكل يساعدها على التكيف مع وضعها الجديد، وبذلك تكون العائلة التقليدية قد فقدت بعض من وظائفها الرئيسية الاقتصادية منها والاجتماعية، لذلك فإن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عامل مهم في تغيير البنية العائلية ويرجع الكثير هذا التغيير في مجموعة من الدوافع الرئيسية منها غلاء المعيشة ولوازم الحياة الضرورية، إن الدافع الرئيسي لعمل المرأة يتمثل في الجانب الروحي، فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجتمع.

هناك عامل آخر نستطيع من خلاله إبراز التغيير في مكانة المرأة بعيدا عن الجانب الاقتصادي ولو يعتبر هذا الأخير نتيجة له وهو التعليم، لقد أدى التعليم إلى تغيير معايير سائدة في المجتمع وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي و له دور في ظهور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية ومن هذه القيم تعلم الفتاة فالتعليم أتاح فرصة لها للخروج وطلب العلم والعمل في آن واحد، فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة الريفية الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى في المجتمع وذلك بحكم السياسة الوطنية للدولة الجزائرية التي تعتمد على إجبارية ومجانية التعليم، إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغيير، الإقبال الواسع للفتيات على المدارس بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة، فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة إذ انجرت عنه جملة واضحة من القيم الاجتماعية خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب بالتالي الانتقال إلى الزواج الخارجي بدل زواج القرابي وانتشار قيم جديدة لثقافة الإنجاب من خلال التخطيط العائلي.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية اتجاه تعليم أبنائها سواء كانوا ذكور أم إناث هو الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير، فإطلاع الريفيين على نماذج أخرى من السلوك وطريقة أخرى للعيش والكسب جعلهم يحسون بقيمة العلم هذا من جهة كما أن التعليم فتح أبواب جديدة للكسب والرزق. كما أن تعلم الأبناء اليوم إلى مستوى تعليمي عالي يكسب أسرهم مركز اجتماعي فقد أصبحت الأسرة الريفية اليوم تسجل بناتها في المدارس تلقائيا والتشجيع لذلك وهذا بالموازاة مع الاحتكاك مع الثقافات الأخرى سواء الحضرية أو التي تتلقاها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة أدت بالأسر إلى التقليد والمحاكاة.

هذا أيضا راجع إلى التطور التكنولوجي وثورة الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تحوي ألوانا من الثقافات لم يعهدها المجتمع الجزائري التي لا تسير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية سواء الدينية أو العرفية، وفي المقابل أدت إلى غياب المفاهيم الهامة مثل الانتماء والهوية القومية والالتزام داخل المجتمع، إن هذا التغير في المجتمع يصاحبه ذلك التفكك الذي يؤدي إلى اللاتوازن الناتج عن غياب سلطة الضبط القائمة داخل الأسرة.

إن مصادر الثقافة والتنشئة باعتبارها كمؤثرات خارجية عديدة على الأسرة منها الإعلام وهنا نشير إلى التلفزيون ونخص بالذكر الهوائيات المقمرة والانترنت التي انتشرت في فترة ما بعد 1990 بصورة كبيرة، أما العلاقات الاجتماعية في الأسرة الريفية الجزائرية هي في أغلب الأحيان شخصية تعتمد على العلاقات المباشرة حيث أن الفرد يكون علاقة مباشرة بالآخرين منذ نشأته الأولى فالرابطة الاجتماعية المحلية التي كانت تربطهم مستمدة من البيئة الاجتماعية الأولية التي كانت تقوم بها الأسرة والتي كانت بدورها تنسج في إطار القرابة أو الانحدار القرابي فيرتبط عدد من العائلات والأسر برباط أخرى يعتبر علاقة قرابية من الدرجة الثانية، وهذا ما خلص إليه السوسيولوجي هشام الشرابي بالقول " إن العلاقات الاجتماعية ما هي في النهاية إلا انعكاس للعلاقات العائلية والعكس بالعكس، وما السلوك الاجتماعي إلا تعبيرا عن الشخصية الاجتماعية المنبثقة من الارتباط الوثيق بين العائلة والمجتمع"³⁰، في حين علاقات الجيرة تأثرت نوعا ما بفعل استقلالية البيوت وتباعدها والخروج عن الدار الكبيرة لكن لازالت تخضع للموروثات الثقافية التقليدية والشعبية وللعرف كذلك، رغم أنها لم تعد قوية ومترابطة كقبل ولكنها تعتبر من مقومات الحياة الريفية الجزائرية، ويقول في هذا الصدد محمد شوقي " لقد مثلت علاقات الجوار هذه، وما تفرضه هذه العلاقات من تبادلات في الخبرات والخبرات معطى واقعا يضمه العرف، كما أن المعتقد الديني من جهته لا يتعارض في هذا الإطار مع الموروث القيمي أي العرف"³¹.

بذلك تعد الأسرة النووية الحديثة هي الشكل السائد في المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، بينما يتضاءل عدد الأسر الممتدة التقليدية كلما اتجهنا من الريف إلى المدينة، والنسب كما أسلفنا الذكر هو عن طريق الأب، والعلاقة فيها حتى وقت قريب لازالت في كثير من المناطق تتميز بالعصبية القبلية والتي أخذت تضعف تدريجيا، في حين تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في

الأسرة الجزائرية وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها، وبالرغم من أن معظم المؤشرات التي جاءت في العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف الاستعمار، التحضر والتصنيع وغيرها إلا أن الأسرة الجزائرية النووية الحديثة لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة التقليدية الأصيلة وإن استقلت عنها في السكن، لأنه من الصعب أن نعتبر الأسرة الجزائرية النووية الحديثة أسرة مستقلة كل الاستقلال، كما هو موجود في المجتمعات الغربية.

لكن ونتيجة للصراع القيمي الذي تعرضت له الأسرة الجزائرية والذي بدأ يتسع مجاله مع التطورات التقنية ووسائل الإعلام والاتصال، فإن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم للعيش في أزمات حقيقية على مستوى الصراع القيمي مقابل تدني نوعية التعليم وازدياد متطلبات الحياة اليومية مع ضعف القدرات المادية على تلبيتها، فضلا عما ينتظر المرأة من تعقيدات وأدوار جديدة سواء داخل مجال الأسرة أو خارجه، "وعلى وجه الإجمال فإن التحديث يتخذ عبر سيرورة التمايز صورة انتقال من مجتمع بسيط متجانس واجتماعي إلى مجتمع متباين ومتعدد على كافة المستويات"³²، حيث لعبت العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية دورا واضحا في تغيير النسق والبناء العائلي في الجزائر، وفي ظل هذه التحولات يجب على الأسرة الجزائرية التصدي والتعامل مع هذه التحولات، محاولة منها استيعاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... الخ.

1- الأسرة الريفية الجزائرية والتحديث:

يشير مفهوم التحديث في أبسط معانيه "بأنه انتقال المجتمعات التقليدية والبسيطة إلى الاستعانة بنماذج التكنولوجيا والآلية، ويتبع ذلك من تغيرات في لتنظيمات الاجتماعية والبنية الثقافية، أو بمعنى آخر أن التحديث هو أن تأخذ المجتمعات البسيطة بأسباب التغير وصولا إلى مماثلة حالة المجتمعات الغربية الصناعية في تنظيماتها وأسس حياتها المستقرة"³³، أي أن التحديث هو تزايد القدرة المعرفية للفرد لأجل التكيف الإيجابي مع بيئته المحلية وتوظيفها لأهدافه الشخصية ولجماعته الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن التحديث يتحقق ببروز المظاهر الجديدة للتصنيع وأثره في بناء قيم جديدة، ودور الثورة التكنولوجية في ابتكار وسائل جديدة للاتصال بين الثقافات والشعوب وكذا المخططات التنموية الوطنية التي تهدف إلى تغييرات بنائية في المجتمع، ومن العناصر الاجتماعية التي ساهمت في فاعلية التحديث الانتشار الاجتماعي التي "بواسطته تنتشر عناصر وأنساق الثقافة والتي ينتقل بها اختراع جديد أو نظام جديد من مكانه الأصلي إلى المناطق المجاورة وفي بعض الحالات المناطق الملاصقة لها حتى تنتشر تدريجيا في العالم كله"³⁴، ويقوم الانتشار الاجتماعي على أساس فكرة المراكز الثقافية السائدة والتي تحولت إلى نظرية في التغيير الاجتماعي، وأكد هذا الاتجاه علماء الأنثروبولوجيا في منتصف الأربعينيات وذلك بتركيزهم على أهمية الانتشار كنمط من أنماط التغيير، لذلك فالدور الذي يؤديه الانتشار في

الثقافة الإنسانية هو كبير وفعال لأن نمو التعقيدات الثقافية يرتبط عكسيا مع المسافة بين المراكز الأصلية للحضارات، أي أنه كلما زاد انعزال وابتعاد المجتمعات عن مثل هذه المراكز كلما كان تأخرها تنمويا كبيرا.

إن ما يؤكد عليه الأنثروبولوجيون أن المجتمعات والثقافات مهما بلغت درجة بساطتها ووصفت بأنها تقليدية لا يمكن أن توصف بالثبات والتجانس الدائمين في قيمتها اتجاه الحياة ومن ثم فلا بد أن يكون لتلك المجتمعات قدر من التغيير والتنوع، لذلك فإن مسألة التغيير الاجتماعي من المسائل المهمة في حياة المجتمعات الريفية التي تعيش جميعها ظاهرة التغيير المتأصلة في حياتها، فالتغيير في النظام الاجتماعي "هو ما يحصل في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار أي في المراكز والأدوار الاجتماعية كالانتقال من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية"³⁵، أي أن التغيير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة محدودة من الزمن، وقد يكون هذا التغيير ايجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلفاً.

2- مظاهر التغيير الاجتماعي في الأسرة الريفية الجزائرية:

يثير التغيير الاجتماعي مجموعة من التساؤلات الإبيستيمولوجية التي تستدعي القيام بوقفة تأملية بهدف إبراز حدوده من جهة، وتبيان ملامحه من جهة ثانية، حيث يطرح الباحث السوسيولوجي المهتم بالتغيير الاجتماعي سؤال منهجي وإبيستيمولوجي حول ما الذي يتغير اجتماعياً؟ هذا السؤال يعد مدخلاً لدراسة وتحديد المجالات التي يحدث في ظلها التغيير الاجتماعي والعناصر التي يمسه، لذلك فالإجابة عن هذا السؤال تقتضي استحضار التعريف الذي قدمه حسن علي حسن حيث قال "يقصد بالتغيير الاجتماعي الاختلافات التي تطرأ على أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن والتي يمكن ملاحظاتها وتقديرها، أي التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية وما يتضمنه من طبيعة وبنية ونظم لا يبقى على حال واحد ثابت لا يتغير، وإنما شأنه شأن الأفراد ومظاهر الطبيعة، فلما إذ هذا الأخيرة كفكر دائم وتستمر كذلك المتتبع في حالة دائمة من الحركة والتعديل والتغيير"³⁶، ويعرفه محمد الطنوبي "على أنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية"³⁷.

وعن طبيعة التغيير الاجتماعي نرى بأن النظم الاجتماعية ليست كائنات عضوية تنمو وتتغير وتتحرك من منطقة إلى أخرى أو تنتقل في أطر الزمان والمكان، بل إن الإنسان هو الذي يحمل هذا الشيء المجرد في رأسه والناس هم الذين يقومون بتغيير أفكارهم أو سلوكهم ويؤثر بعضهم في بعض، وينقلون الأفكار وأنماط السلوك من جيل إلى جيل آخر، فإذا وقع مجتمع من المجتمعات تحت تأثير ضغوط أو قوى جديدة وحدث تغير ما في البيئة، فإن توافق المجتمع مع البيئة يختل فيحاول المجتمع استعادة التوافق أو التوازن مستعملاً ثقافته أو طريقة حياته الأصلية، فإذا فشل فإنه يلجأ إلى تعديل أو تغيير ثقافته بما تتطلبه الضغوط الجديدة حتى

يستعيد حالة التوافق أو التوازن، وعليه فالتغير الاجتماعي هو " النمط الناتج عن ردود الفعل الثقافية الاجتماعية التي يقوم بها مجتمع ما لاسترداد توافقه مع قوى البيئة المؤثرة عليه"³⁸، إن للقواعد والاتجاهات التي يتخذها أفراد مجتمع ما أساساً لتنظيم شؤونهم الجماعية وتنسيق العلاقات فيما بينهم وبين غيرهم خصائص متعددة تختلف باختلاف الأغراض التي ترمي إليها والنواحي التي تقوم بتنظيمها ولذا فهي تكوّن أقساماً متعددة حسب الاعتبارات التي يقصد بها إلى تنظيم المجتمع³⁹.

إن الحديث عن التغير الاجتماعي يعني الانطلاق من مجتمع معين بالنسبة لحالة اجتماعية سابقة عليه قصد تحديد سياقات هذا التغير ومجالاته، وبالتالي، فقد لا يعدو أن يكون هذا المعطى هو المجتمع التقليدي عندما يكون مرتبطاً بمعالجة ما هو تنموي، إذ يصبح هذا المجتمع مرجعية لقياس درجة ومستوى التغير الاجتماعي كما يقول لازاريف LAZAREV تدفعنا محاولة تحديد مفهوم التغير الاجتماعي إلى التساؤل عن أشكال وتجليات حضوره سواء في الفلسفة الاجتماعية أو في مختلف المقاربات السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي ساهمت كل منها على استكشافه والتأسيس له بالشكل الذي ينسجم مع الطروحات والنظريات المؤسسة لذلك⁴⁰، بيد أن التغير الاجتماعي والثقافي الذي تعرضت له الأسرة الريفية لكونها جزءاً من الريف الجزائري بفعل التغيرات التي طرأت على الأنساق الاجتماعية والثقافية في الريف في شكل مظاهر لعدة أنساق مختلفة منها ما يتعلق بالنسق الأيكولوجي، الاقتصادي، السياسي الثقافي والتغير في العلاقات القرابية.

أ/ مظاهر التغير في النسق الأيكولوجي:

فيما يخص مظاهر التغير في النسق الأيكولوجي للأسرة الريفية فإن للتنمية الريفية دور كبير في انتشار وتوفير المرافق الحضرية الضرورية من مدارس ومساجد وقاعات علاج وربط الريف الجزائري بمختلف المداشر والقرى والبلديات والمدن عن طريق إنشاء الطرقات وتجهيزها مما يؤدي إلى سهولة الاتصال بالمدينة بواسطة توفر وسائل النقل، أما التغيرات التي طرأت على بناء البيوت في الريف الجزائري فقد تغير نوع ونمط البناء حيث كانت بيوت القرية حتى منتصف السبعينيات كلها بيوت مبنية من الطين، أما اليوم فنجد أن بناء البيوت في القرية قد تغير وأصبح أكثر تنظيماً وتطوراً من ذي قبل وذات تصاميم حديثة.

ب/ مظاهر التغير في النسق الاقتصادي:

في حين مظاهر التغير في النسق الاقتصادي تكمن في النظام الاقتصادي الذي كان سائداً في الريف الجزائري ويعتمد على الزراعة وعلى حد ادني من المعرفة التكنولوجية وتقسيم العمل لمدة طويلة من دون أن يطرأ عليه أي تغيير وذلك لأسباب طبيعية حتى ظهرت البرامج الوطنية التي تهدف إلى إحداث خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى إحداث تغييرات واضحة في الجانب الاقتصادي والتي هي أكثر وضوحاً من التغيرات الأخرى، كما أن استخدام المكننة الحديثة

في الزراعة واستخدام الأسمدة والمبيدات في الوقت الحاضر أدى إلى زيادة الإنتاج وإلى ارتفاع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة الريفية أما التغيرات التي طرأت على نظام تقسيم العمل فقد كان قديماً قائماً على أساس الجنس والعمر أما حاضراً فقد أصبح نظام تقسيم العمل حسب التخصص وقد رافق هذا تغير في نمط ومستوى الأجور، بالإضافة إلى ظهور وانتشار بعض المهن الحرفية والصناعات التقليدية اليدوية التي لها علاقة بالفلاحة وبالتالي لم تعد الفلاحة نشاطاً رئيسياً بالضرورة في الوسط الريفي.

ج/ مظاهر التغير في العلاقات القرابية:

أما أشكال التغير في العلاقات القرابية من منطلق "أن القرابة في المجتمعات التقليدية هي أحد العوامل المهمة التي تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم، إذ يمكن تكوين أنماط محددة من السلوك تشير إلى كل العلاقات القرابية"⁴¹، ونظام النسب والانحدار في الأسرة الريفية الجزائرية هو نظام أبوي، إذ ينحدر جميع الأفراد في نسبهم عن طريق الذكور فيرث الأبناء مكانة آبائهم ويحملون لقب الأسرة كذلك يمارس الأخ الأكبر مسؤولية الأب بعد غيابه كذلك فإن العم في بعض الحالات يقوم مقام الأب وكذلك دور العمة، كما يؤدي النسق القرابي دوراً مهماً في البناء الاجتماعي نتيجة لبعض التغيرات التي تعرضت لها القرية كتغير حجم الأسرة ونوعها وفي قيم الزيادة في الإنجاب والتحول إلى التخطيط العائلي، إذ أصبحت الأسرة الريفية البسيطة أساس القرية وكما زاد الاهتمام بالمرأة وأثر التغير في العلاقات القرابية على المكانة الاجتماعية للمرأة وغيرت كثيراً من الظواهر التقليدية المرتبطة بالزواج والنظرة للحجم الأمثل للأسرة والتحرر من روابط القرابة التي كانت سمة أساسية للحياة الريفية⁴²، وقد أسهمت المدرسة مع الأسرة في تولي المسؤولية التربوية، مع قلة الاهتمام بزواج الأقارب والاتجاه إلى الزواج من خارج المجموعة القرابية، كما أدى ارتفاع المهور إلى تأخر سن الزواج⁴³، حيث يعد التغير في ميدان الزواج من أهم التغيرات الواضحة في القرية بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرضت لها القرية نتيجة اتصالها بالمدن المجاورة وظهور الاستقلال الفردي والتغيرات التي حصلت في الأسرة فضلاً عن التغيرات في العلاقات الاجتماعية، وأصبح الزواج رغبة فردية أكثر من كونه رغبة جماعية أسرية، ففي مجال اختيار الزوجة بالنسبة للأبناء لم تعد الأسرة الريفية كما كانت سابقاً ذات سلطة نهائية في اختيار الزوجة بل أصبحت رغبة الأبناء هي الأساس في الاختيار وأن للبنات الحرية في اختيار الزوج لأن ذلك من أحسن الطرق لإقامة حياة زوجية قائمة على التفاهم والابتعاد عن المشاكل الأسرية⁴⁴، وانخفاض عدد حالات تعدد الزوجات في المجتمع الريفي، فقد ترتب على ذلك ضيق السكن وزيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على رب الأسرة⁴⁵ إن ضعف الاتجاه نحو تعدد الزوجات وأصبح أمراً نادراً في الأسرة الريفية الجزائرية وبالتالي تعدد القرابة أساس البناء الاجتماعي في القرية فهي تمثل علاقة دم وزواج ومصاهرة وعن طريقها يتم تحديد الميراث والزواج والنسب والسكن وذلك لإتباع نظام الانحدار الأبوي، مع بروز بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة التي لم تكن موجودة في القرية منها

قلة تعدد الزوجات، كما أصبح الاهتمام عند الرغبة في الزواج بجمال الفتاة ومظهرها إلى جانب سمعتها وأهلها.

د/ مظاهر التغير في النسق السياسي:

فيما يخص التغير في النسق السياسي فيمكن في النظام السياسي الذي يتكون من النظام القبلي والنظام الحكومي وعلى الرغم من الدور الذي تؤديه أجهزة الدولة في الضبط والسيطرة، إلا أن للنظام القبلي دورا في حل كثير من المنازعات التي يتم حسمها عن طريق التنظيم غير الرسمي ومع ذلك يتم حلها على وفق القوانين العشائرية حلاً جذريا يؤدي إلى صلح الأطراف المتنازعة، إضافة إلى انتشار التعليم وتغير النظرة إلى أهمية التعليم بكونه يحقق المركز الاجتماعي بعد أن كان الريفي يعتمد على الأسرة الريفية في الحصول على المركز الاجتماعي من خلال دورها في مجتمع القرية، وبذلك نستطيع القول بأن النظام العشائري والقبلي والتجمعات القربانية الموجودة في القرية على الرغم من التغيرات التي تعرضت لها هي محور النسق السياسي وذات فاعلية في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وضبط سلوكهم الاجتماعي.

ه/ مظاهر التغير في النسق الثقافي:

تتجلى مظاهر التغير في النسق الثقافي في تغيرات عميقة على الجانب الثقافي المادي والمعنوي في الأسرة الريفية، إذ شمل هذا التغير المادي في هندسة بناء البيوت ومستلزماته الرئيسية وتحول وسائل النقل من وسائل بدائية إلى استخدام السيارات في النقل ودخول المكننة الحديثة في الزراعة واستخدام الأسمدة الكيماوية وقد أدى هذا التغير في الثقافة المادية إلى إحداث تغيرات في الثقافة المعنوية السائدة في القرية، إذ تحولت كثيرا من القيم والمعايير الجماعية إلى قيم ومعايير فردية وزاد الاهتمام بالمادة على حساب العلاقات الثقافية في الحقب السابقة للتغير، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن انتشار أجهزة الاستقبال الرقمي والإعلام الآلي والانترنت إلى المجتمع الجزائري ككل والريفي كجزء منه في الوقت الحاضر أدى إلى حدوث تغير ثقافي كبير للأسرة الريفية الجزائرية، مثلما يقول إيميل دوركايم "من الممكن أن لا تكون الحياة الاجتماعية سوى تفصيل لبعض المفاهيم"⁴⁶.

مما يمكن القول أن التغيرات في البناء الاجتماعي والثقافي للأسرة الريفية الجزائرية شملت كل الأنساق والنظم والعلاقات والتفاعلات التي يتألف منها البناء التي بدأت بصورة أولية ثم زادت في السنوات المتتالية، إذ زادت كثافة التغيرات التي أحدثتها في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية من خلال الكثير من التشريعات القانونية والتعليمية وعمليات التثقيف والتحضر الدائمة التي مرت بها هذه المجتمعات، كما حلت بشكل أو بآخر العلاقات التعاقدية محل العلاقات القربانية وحلت الأسرة الريفية البسيطة محل الأسرة الريفية الكبيرة وحلت القيم الفردية الحديثة محل القيم الجماعية التقليدية وتمكن سكان القرية من الاتصال بالمدينة والارتفاع بالمستويات الاقتصادية، ولهذا

داهة الأسرة الريفية الجزائرية في ظل مجتمع حضري يتوسع

نجد ملامح البناء الثقافي في القرية يميل في خصائصه لما هو سائد في المجتمع المحلي الحضري فضلا عن تميزه ببعض السمات والنظم والتفاعلات التقليدية المنحدرة من ثقافة الأجداد.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن التحولات والتغيرات التي مست بنية الأسرة الريفية الجزائرية وقيمها الثقافية والاجتماعية أدت إلى ظهور مزيج وتنوع من التصورات والسلوكيات عند مجموع الضاعلين في الريف الجزائري من ممارسات تقليدية تُمزج بسلوكيات حديثة وبالتالي نجد أشكال التضامن القديمة أو التقليدية لا تزال تؤثر في البنى والهيكل الأكثر حداثة وبالرغم من التحولات التي تعرفها بنية الأسرة الريفية الجزائري إلا أنها تبقى ذلك المصدر للثروة والتضامن و مصدر إشباع لمختلف الحاجيات، كما يمتاز نظام التعاون والتضامن الأسري دائما بالاستمرارية بالرغم مما تتعرض له من تغيرات، ففي غالب الأحيان تعتبر الأسرة الريفية الجزائرية السند القوي لأفرادها في زمن الأزمات والمحن.

المصادر والمراجع:

أ/ باللغة العربية:

- 1- الأشرم محمود : محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1976.
- 2- ابراهيم محمد عباس: التحديث والتغير - دراسة في مكونات القيم الثقافية - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011.
- 3- ابراهيم العزبي زينب: علم الاجتماع العائلي، جامعة بنها، مصر، 2012.
- 4- الفؤال صلاح: دراسة في علم الاجتماع البدوي، مكتبة غريب للطباعة، القاهرة، مصر، 1983.
- 5- الجوهرى محمد، علياء شكري، سعاد عثمان، نجوى عبد الحميد، منى الفرنواني، هدى الشناوي وآخرون: الانثروبولوجيا الاجتماعية - قضايا الموضوع والمنهج - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 6- الحوات علي : النظرية الاجتماعية - اتجاهات أساسية - منشورات ألفا، مالطا، دون سنة نشر.
- 7- الوحيشي أحمد بيرى : الأسرة والزواج - مقدمة في علم الاجتماع العائلي - الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998.
- 8- الخشاب مصطفى: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.
- 9- العقاد أنور : دراسات في المجتمع العربي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1969.
- 10- الخولي سناء : التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 11- الخولي سناء : الأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 12- الدقس محمد : التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1987.

- 13- الطنوبي محمد : التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 14- الخطيب عمر عودة: المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية ، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1986.
- 15- قيس النوري : طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا، ج1، مطبعة سعد، بغداد، العراق 1970.
- 16- بوطالب محمد نجيب: سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2002.
- 17- بورديو، بارسون، شامبردون، ترجمة: نظير جاهل: حرفة عالم الاجتماع، ط01، دار الحقيقة، بيروت لبنان 1993.
- 18- بن محمد الخريف رشود: خصائص المجتمعات البدوية، مطبوعات جامعة الملك سعود، السعودية ، دون سنة نشر.
- 19- جيري لي ترجمة: فهد عبد الرحمن الناصر: البناء الأسري والتفاعل- تحليل مقارن- لجنة التعريب والتأليف والنشر، جامعة الكويت، 2006.
- 20- - جوردين مارشال ترجمة: أحمد زايد وآخرون : موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر 2000.
- 21- دكلة محمد عبد الهادي وآخرون : المجتمع الريفي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق 1979 .
- 22- وصفي عاطف : الانثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.
- 23- حمدوش رشيد : مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة- امتدادية أم قطيعة- دار هومه، الجزائر 2009 .
- 24- حسن علي حسن : المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991 .
- 25- طيبي محمد : الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 1992.
- 26- طرييه مأمون : علم الاجتماع في الحياة اليومية- قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة- دار المعرفة بيروت، لبنان 2011.
- 27- كناعنه شريف : التغير والاستمرارية، ط02، مركز الوثائق والأبحاث بجامعة بيرزيت، فلسطين، 1987.
- 28- ماكيفر وتشارلز بيدج . ترجمة محمد العزاوي وآخرون : المجتمع، ج2 ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر 1971.

- 29- محجوب محمد عبده : القرابة والبناء الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 30- محمد عباس إبراهيم: التصنيع والمدن الجديدة، كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، مصر، 1986.
- 31- مقبوب ادريس: التغير الاجتماعي بين الكليانية والمنهج الفردي، مجلة نزوى- فصلية ثقافية- العدد68 مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر 2011.
- 32- سيد أحمد غريب. علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1986.
- 33- سبيلا محمد : في تحولات المجتمع المغربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
- 34- عبد الباقي زيدان: علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية، مكتبة القاهرة الجديدة، مصر، 1974.
- 35- عبد الله النعيمي مريم: المملكة الأسرية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005.
- 36- محمد عبد الفتاح محمد : الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي - أسس نظرية و نماذج تطبيقية - ط 02، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 1996.
- 37- عودة محمد : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، عين الشمس، مصر، 1972.
- 38- شوقي محمد: التحولات الاجتماعية بالمغرب - من التضامن القبلي الى الفردانية - أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2009.
- 39- علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1988 .

ب/ باللغة الأجنبية:

- 40-ADDI LAHOUARI ; lest mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'algérie contemporaine, la découverte, paris, France, 1999.
- 41-Boutefnoucht Moustafa ; la famille algerienne evolution et caractéristique recentes , 2^{ème} editions, .s.n.e.d, alger.1982.
- 42-BOURDIEUPIERRE ; sociologie de l'algérie, collection, puf , paris, France, 1974.
- 43-DESCLOITRE ROBERT, DEBZI LAID ; Systeme de parenté et structure familiales en Algérie, Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963.

- ¹ - رشود بن محمد الخريف : خصائص المجتمعات البدوية، مطبوعات جامعة الملك سعود، السعودية ، دون سنة نشر ص 02.
- ² - صلاح الفوال : دراسة في علم الاجتماع البدوي ، مكتبة غريب للطباعة ، القاهرة ، مصر، 1983، ص170.
- ³ - محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : المجتمع الريفي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق 1979 ص78
- ⁴ - ماكيفر وتشارلز بيدج. ترجمة محمد العزاوي وآخرون : المجتمع، ج2 ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر 1971 ص508 .
- ⁵ - محمد عودة : القريبة المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، عين الشمس، مصر، 1972 ص 75.
- ⁶ - محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : المجتمع الريفي ، مرجع سابق، ص 80.
- ⁷ - غريب سيد أحمد . علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1986 . ص114.
- ⁸ - زيدان عبد الباقي : علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية، مكتبة القاهرة الجديدة، مصر، 1974، ص 36.
- ⁹ - غريب سيد أحمد . علم الاجتماع الريفي ، مرجع سابق، ص 119.
- ¹⁰ - محمد الجوهري، علياء شكري، سعاد عثمان، نجوى عبد الحميد، منى الفرناوي، هدى الشناوي وآخرون: الانثروبولوجيا الاجتماعية- قضايا الموضوع والمنهج - دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004 ص 255.
- ¹¹ - محمود الأشرم : محاضرات في المجتمع الريفي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1976، ص 43.
- ¹² - محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : المجتمع الريفي ، مرجع سابق، ص 83.
- ¹³ - علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1988 ص 71.
- ¹⁴ - Moustafa Boutefnoucht ; la famille algérienne evolution et caractéristique recentes , 2^{eme} editions ..s.n.e.d, alger.1982.p38
- ¹⁵ - LAHOUARI ADDI ; lest mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, la découverte, paris, France, 1999, p 39.
- ¹⁶ - PIERRE BOURDIEU ; sociologie de l'algérie, collection qui sais je ?, puf , paris, France, 1974, p12.
- ¹⁷ - ROBERT DESCLOITRE, LAID DEBZI ; Systeme de parenté et structure familiales en Algérie, Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963, p29.
- ¹⁸ - محمد نجيب بوطالب: سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2002، ص 101.
- ¹⁹ - مريم عبد الله النعيمي: الملكة الأسرية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص 72.
- ²⁰ - رشيد حمدوش : مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة- امتدادية أم قطيعة - دار هومه، الجزائر 2009 ص 270.
- ²¹ - محمد طيبي : الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 1992 ، ص 17.

- 22- الوحشي أحمد بيري : الأسرة والزواج - مقدمة في علم الاجتماع العائلي - الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 71.
- 23- علي الحوات : النظرية الاجتماعية - اتجاهات أساسية - منشورات ألفا، مالطا، دون سنة نشر، ص 126.
- 24- مصطفى الخشاب : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 295.
- 25- جوردن مارشال ترجمة: أحمد زايد وآخرون : موسوعة علم الاجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر 2000، ص 791.
- 26- عاطف وصفي : الانثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص 178.
- 27- أنور العقاد : دراسات في المجتمع العربي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1969، ص 96.
- 28- محمد عبد الفتاح محمد : الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي - أسس نظرية و نماذج تطبيقية - ط 02، المكتب العلمي للمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 1996 ، ص 61.
- 29- جيري لي ترجمة: فهد عبد الرحمن الناصر: البناء الأسري والتفاعل - تحليل مقارن - لجنة التعريب والتأليف والنشر، جامعة الكويت، 2006، ص 502.
- 30- مأمون طريه : علم الاجتماع في الحياة اليومية - قراءة سوسولوجية معاصرة لوقائع معاشة - دار المعرفة بيروت، لبنان، 2011، ص 29.
- 31- محمد شوقي : التحولات الاجتماعية بالغرب - من التضامن القبلي الى الفردانية - أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2009، ص 156.
- 32- محمد سبيلا : في تحولات المجتمع المغربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 97.
- 33- محمد عباس ابراهيم : التحديث والتغير - دراسة في مكونات القيم الثقافية - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011 ص 191.
- 34- سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 74.
- 35- محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1987، ص 18.
- 36- حسن علي حسن : المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991 ص 289.
- 37- محمد الطنوبي : التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 52.
- 38- شريف كناعنه : التغير والاستمرارية، ط 02، مركز الوثائق والأبحاث بجامعة بير زيت، فلسطين، 1987، ص 18.
- 39- عمر عودة الخطيب : المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية ، ط 01، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1986 ص 26.
- 40- ادريس مقبوب : التغير الاجتماعي بين الكليانية والمنهج الفردي، مجلة نزوى - فصلية ثقافية - العدد 68 مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر 2011، ص 104.
- 41- قيس النوري : طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا، ج 1، مطبعة سعد، بغداد، العراق 1970، ص 186.
- 42- إبراهيم، محمد عباس: التصنيع والمدن الجديدة، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، مصر، 1986، ص 174.
- 43- سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2011، ص 25.
- 44- محمد عبده محجوب : القراءة والبناء الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 75.
- 45- زينب ابراهيم العزبي : علم الاجتماع العائلي، جامعة بنها، مصر، 2012، ص 90.

داهة الأسرة الريفية الجزائرية في ظل مجتمع حضري يتوسع

⁴⁶ - بورديو، بارسون، شامبردون، ترجمة: نظير جاهل: حرفة عالم الاجتماع، ط01، دار الحقيقة، بيروت لبنان 1993، ص 140.